مداخلة للمشاركة في الملتقى الوطني: ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري (التحديات والحلول)

هروشة صبرين

العنوان الالكتروني: sabrineheroucha@gmail.com

s.heroucha@dar-elcoran.dz

الهاتف: 0542258795

الصفة: طالب (ة) دكتوراه

التخصص: علم النفس الاجتماعي من منظور إسلامي

بن تونس ساجية

العنوان الالكتروني: sadjia.makhlouf@univ-alger2.dz

الهاتف: 0671501263

الصفة: أستاذ تعليم عالي

التخصص: علم النفس الاجتماعي

المؤسسة: المدرسة الوطنية العليا للعلوم الإسلامية –دار القرآن- جامع الجزائر-

محور المشاركة (1): عوامل ظهور وانتشار ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري:

عنوان المداخلة:

تغير التصورات الاجتماعية لظاهرة الطلاق لدى المرأة المتزوجة -دراسة عرضية-

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن التغيرات في التصورات الاجتماعية لظاهرة الطلاق لدى المرأة المتزوجة عبر الزمن باعتبارها أحد العوامل المفسرة لانتشار هذه الظاهرة في المجتمع الجزائري المعاصر. وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي مع تطبيق المقابلة نصف الموجهة على مجموعة بحث مكونة من (12) امرأة متزوجة من ولاية بسكرة، تم تحليل المعطيات باستخدام تقنية تحليل المحتوى.

أظهرت النتائج أن التصورات الاجتماعية للطلاق شهدت انتقالا من كونه "وصمة اجتماعية" مرتبطة بالخوف من العيب والعار إلى اعتباره "معضلة قيمية" تخضع القرار للتردد والقيود الأخلاقية، وصولا إلى كونه "حقا قانونيا وخيارا عقلانيا" تملكه المرأة لإعادة بناء حياتها. كما بينت الدراسة أن عوامل مثل التحولات الاقتصادية والاجتماعية، تطور المنظومة القانونية، تراجع المرجعية الدينية التقليدية، صعود القيم الفردية وانتشار الإعلام والتكنولوجيا، أسهمت مجتمعة في إعادة تشكيل دلالات الطلاق لدى الأجيال المختلفة من النساء.

خلصت الدراسة إلى أن تغير التصورات الاجتماعية يمثل مدخلا أساسيا لفهم ارتفاع معدلات الطلاق حيث لم يعد ينظر إليه كقدر مأساوي بل كآلية مشروعة للتعامل مع تعثر الحياة الزوجية، بما يعكس مسار التحديث والتحول القيمي في المجتمع الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الطلاق، التصورات الاجتماعية، المرأة المتزوجة.

Abstract:

This study aimed to explore the transformations in social perceptions of divorce among married women over time, considering these perceptions as one of the key factors explaining the spread of this phenomenon in contemporary Algerian society. A descriptive-analytical approach was adopted, and semi-structured interviews were conducted with a research sample of twelve married women from the state of Biskra. The data were analyzed using content analysis techniques.

The findings revealed that social perceptions of divorce have evolved from being a “social stigma” associated with fear of shame and dishonor, to being viewed as a “value dilemma” constrained by hesitation and moral considerations, and ultimately to being recognized as a “legal right and rational choice” that women can exercise to rebuild their lives. The study further showed that factors such as socio-economic transformations, the development of the legal framework, the decline of traditional religious

authority, the rise of individualistic values, and the expansion of media and technology collectively contributed to reshaping the meanings of divorce across different generations of women.

The study concludes that shifting social perceptions constitute a crucial entry point for understanding the rising divorce rates, as divorce is no longer perceived as a tragic destiny but rather as a legitimate mechanism for addressing marital difficulties—reflecting the trajectory of modernization and value transformation in Algerian society.

Keywords: Divorce, social representation, married women.

1-مقدمة

يشكل الزواج في المجتمع الجزائري مؤسسة اجتماعية أساسية بوصفه الإطار الشرعي والثقافي المنظم للعلاقات الأسرية وحافظا لاستقرار البنية الاجتماعية. غير أن العقود الأخيرة شهدت ارتفاعا غير مسبوق في معدلات الطلاق بحيث لم تعد هذه الظاهرة مقتصرة على حالات فردية معزولة بل أصبحت مؤشرا اجتماعيا يستدعي الدراسة والتحليل. كما أظهرت دراسة سوسيو انثروبولوجية بمدينة بسكرة (قوراري منيرة، 2017) أن الطلاق لم يعد مجرد انفصال بين زوجين بل أصبح عاملا مهددا للتوازن النفسي والاجتماعي للأسرة والمجتمع على حد سواء. وتشير الإحصائيات من طرف الجهات المعنية إلى ارتفاع لافت في معدلات الطلاق، ولا سيما في حالات الخلع تحديدا، وهو ما يبرز الحاجة إلى البحث في العوامل الكامنة وراء هذا المنحى التصاعدي.

ويتضح هذا المنحى من خلال إحصائيات قضايا الطلاق في الجزائر عبر السنوات المختلفة (موضحة خلال البحث) حيث يلاحظ ارتفاع ملحوظ في حالات الطلاق وهو ما يعكس تغيرا جوهريا في التصورات الاجتماعية للطلاق، باتت المرأة خلاله أكثر جرأة في اللجوء إلى الخلع كخيار لإنهاء العلاقة الزوجية بعدما كان في السابق مقترنا بالعيب والوصم الاجتماعي هذه الأرقام تؤكد أن الظاهرة لم تعد استثناء بل أصبحت معطى بنيويا يتطلب قراءة معمقة في أبعاده الاجتماعية والثقافية.

إن هذا الارتفاع لا يمكن فهمه فقط في ضوء العوامل الاقتصادية أو القانونية بل من بين التفسيرات الممكنة يبرز تغير التصورات الاجتماعية للطلاق باعتباره أحد العوامل المؤثرة في انتشار الظاهرة. وقد أظهرت دراسة بولاية الوادي (زين صباح، 2021) أن التمثلات الاجتماعية للطلاق داخل الأسرة تؤثر بشكل مباشر في كيفية التعامل معه وتحدد درجة قبوله أو رفضه ضمن البنية الاجتماعية وهو ما يعكس الدور المحوري للتصورات الاجتماعية في فهم الظاهرة فبعد أن كان الطلاق ينظر إليه كـ"وصمة اجتماعية" ترتبط بالعيب والعار، أصبح يمثل في الوعي الاجتماعي المعاصر "حقا مشروعا وخيارا عقلانيا" وأحيانا ضروريا لإعادة بناء الحياة الزوجية والفردية حيث تلجأ إليه المرأة لتجاوز التعثرات الأسرية. ويرجح أن يكون انتشار الطلاق اليوم مرتبطا بشكل وثيق بهذا التحول وهو ما ساعد على اتساع الظاهرة وارتفاع معدلاتها.

هذا التحول يعكس دينامية التغير الاجتماعي والقيمي التي يعيشها المجتمع الجزائري في ظل التبدلات الاقتصادية وصعود الفردانية وتراجع المرجعية التقليدية إلى جانب توسع تأثير الإعلام والتكنولوجيا. غير أن هذه الدينامية لا تسير دائما في اتجاه رفع الوصم الاجتماعي فقد بينت دراسة ميدانية بمدينة الأغواط (علي بوخلخال، 2024) أن المرأة المطلقة ما تزال تواجه أشكالا من النبذ والعار الاجتماعي، إذ يحملها المجتمع غالبا مسؤولية انهيار العلاقة الزوجية وهو ما يضعها في موضع هش يعكس التناقضات القائمة بين التحولات الحديثة وبقايا البنى التقليدية.

ونظرا لكون المرأة طرفا محوريا في علاقة الزواج والطلاق سواء باعتبارها صاحبة القرار في حالات الخلع أو كمتأثرة بالتحولات الاجتماعية التي تعيد تشكيل أدوارها، فإن التركيز على تصوراتها الاجتماعية للطلاق وكيفية تبريرها أو تفسيرها له يعد مدخلا أساسيا لفهم الظاهرة. فالمرأة المتزوجة ليست مجرد طرف متلق بل هي فاعل يساهم في إعادة إنتاج المعاني المرتبطة بالطلاق من جيل لآخر. وانطلاقا من أن فهم كيفية تصور المرأة للطلاق يسهم في تفسير دوافع لجوئها إليه خاصة مع تزايد نسب الخلع التي تعكس تحولا في إدراك النساء بحقوقهن وبمكانتهن الاجتماعية.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتبحث في التغيرات التي طرأت على التصورات الاجتماعية للطلاق لدى المرأة المتزوجة عبر فئات عمرية مختلفة في محاولة لفهم ظروف تفاقم وانتشار الطلاق وكيف انتقلت الظاهرة من "قدر مأساوي" إلى "آلية مشروعة" لإعادة بناء الذات. وبهذا تسعى الدراسة إلى الإجابة عن سؤال محوري:

كيف تغيرت التصورات الاجتماعية لظاهرة الطلاق لدى المرأة المتزوجة في المجتمع الجزائري؟

2-هدف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن التغير في التصورات الاجتماعية لظاهرة الطلاق لدى المرأة المتزوجة في المجتمع الجزائري من خلال مقارنة تصورات نساء من فئات عمرية مختلفة بغرض فهم كيف يسهم هذا التغير في تفسير الانتشار المتزايد للطلاق، وخاصة الخلع في السياق المعاصر.

3-أهمية البحث:

تكتسي الدراسة أهمية نظرية من خلال مساهمتها في فهم التصورات الاجتماعية للطلاق لدى المرأة المتزوجة وكيف تختلف باختلاف الفئة العمرية، مما يغني أدبيات علم النفس الاجتماعي والأسري.
أما من الناحية التطبيقية، فهي تساعد على تفسير بعض أسباب انتشار الطلاق (خاصة الخلع)، وتقدم معطيات قد تفيد في تصميم برامج توعية وسياسات أسرية أكثر فاعلية تراعي السياق الثقافي والعمري للنساء.

4-مصطلحات البحث:

4-1-الطلاق: انفصال قانوني وشرعي بين الزوجين أدى إلى إنهاء العلاقة الزوجية كما تم التعبير عنه من قبل المبحوثات في سياق إدراكهن لمعناه الاجتماعي والنفسي وكون عنه تصورات من خلال محيطهن.

4-2-التصورات الاجتماعية: مجموع الأفكار والمواقف والمعتقدات التي تعبر بها النساء المبحوثات عن فهمهن لمعنى الطلاق، أسبابه، نتائجه، ودلالاته الاجتماعية، كما تظهر في إجاباتهن أثناء المقابلات وتشكل انعكاسا لمخزونهن الثقافي والتجريبي ومواقف محيطهن الاجتماعي.

5-الدراسات السابقة:

5-1-دراسة قوراري منيرة (2017/2016)

جاءت هذه الدراسة تحت عنوان ظاهرة الطلاق في الجزائر -مقاربة سوسيو انثروبولوجية للطلاق بمدينة بسكرة حيث تم اعتماد أدوات بحث نوعية وكمية تمثلت في: الملاحظة المباشرة البسيطة، المقابلة الحرة، المسح الاجتماعي، السجلات والوثائق، بالإضافة إلى الاعتماد على الإخباريين. وشملت العينة 16 حالة من النساء المطلقات إضافة إلى دراسة 16 ملفا قضائيا متعلقا بقضايا الطلاق وحضانة الأطفال، تم تحليلها باستخدام المنهج التاريخي ودراسة الحالة وتحليل المضمون. وقد أظهرت النتائج أن الطلاق لا يقتصر تأثيره على الزوجين والأطفال فقط بل يحدث خللا في التوازن النفسي والاجتماعي للمجتمع ككل. فبينما يعاني الرجل في صمت ويكتم ألمه، تواجه المرأة نظرة اجتماعية قاسية تلاحقها حتى بعد الزواج من جديد ويظل الأطفال الضحايا الأبرز لهذا الانفصال المتكرر داخل الأسر.

5-2-دراسة زين صباح (2021/2020)

دراسة بعنوان التمثلات الاجتماعية للطلاق وهوية المرأة في العائلة الجزائرية (دراسة ميدانية لعينة من النساء المتزوجات والمطلقات بولاية الوادي) والتي أجريت على عينة مكونة من 20 امرأة (13 متزوجات و7 مطلقات) بولاية الوادي، باستخدام أدوات الملاحظة والمقابلة وتحليل المحتوى وبالاعتماد على المنهج الكيفي، تم الكشف عن وجود تباين واضح في تمثلات النساء لظاهرة الطلاق. وقد تبين أن هذه التمثلات تؤثر في كيفية إعادة إنتاج العلاقة الزوجية؛ حيث اعتبرت النساء اللواتي يتقاسمن نموذجا ثقافيا مشتركا مع أزواجهن الأسرة مشروعا

دائما يصعب فكه، في حين أن النساء الخاضعات لهيمنة النموذج الثقافي للزوج كانت تمثلاتهن للطلاق أكثر بروزا وحسما في تحديد مسار العلاقة.

3-5-دراسة علي بوخلخال (2024)

جاءت الدراسة بعنوان الوصم المجتمعي والمرأة المطلقة في المجتمع الجزائري: دراسة ميدانية على عينة من النساء المطلقات بمدينة الأغواط والتي أجريت على عينة مكونة من 13 امرأة مطلقة باستخدام أداة المقابلة المقننة، ومنهج تحليل المحتوى بأسلوب التحليل الفئوي، لتكشف عن أن أغلب المبحوثات واجهن رفضا من أسرهن بعد الطلاق، إذ اعتبر الطلاق وصمة عار تلحق بالأسرة ككل. وقد انعكس ذلك على وضع المرأة المطلقة داخل أسرتها حيث فرضت عليها أشكال من العقاب والعزلة الاجتماعية. كما أظهرت النتائج أن نظرة المجتمع للمطلقة مشحونة بالأحكام المسبقة حيث تعامل كمصدر للعار وتوسم بنقص في المكانة والقيمة.

الإطار النظري:

أولا : الطلاق

1-تعريف الطلاق:

1-1-لغة:

-يعرفه ابن منظور في لسان العرب بقوله "الطالق من الإبل: التي طلقت في المرعى وقيل: هي التي لا قيد عليها، وكذلك الخلية. وطلاق النساء بمعنيين: أحدهما حل عقدة النكاح، والآخر بمعنى التخلية والإرسال. ويقال للإنسان إذا عتق طليق أي صار حرا (ابن منظور، 2009، ج8، ص.214)

-معنى الطلاق في اللغة رفع القيد مطلقا، أي سواء كان حسيا أو معنويا، فكما يقال في اللغة طلقت المرأة أي رفعت قيد الزواج المعنوي عنها

-قال الزرقاني: الطلاق هو لغة رفع القيد الحسي، وهو حل الوثاق، يقال: أطلق الفرس والأسير، وشرعاً رفع القيد الثابت بالنكاح.

-وفي المحيط : المستعمل في المرأة التطليق وفي غيرها لفظ الاطلاق.

-وقال ابن عابدين: الطلاق هو لغة رفع القيد، لكن جعلوه في المرأة طلاقا وفي غيرها إطلاقا.

-وقال عبد القادر الشيباني: الطلاق وأصله في اللغة التخلية. قال ابن الأنباري من قول العرب أطلقت الناقة فطلقت إذا كانت مشدودة فأزلت عنها وخليتها فشبه ما يقع بالمرأة بذلك لأنها كانت متصلة الأسباب بالزوج.

-وقال أبو الحسن الشاذلي: الطلاق لغة الانقطاع والذهاب واصطلاحا حل العصمة المنعقدة بين الزوجين.

-وقال الأزهري: طلقت المرأة فطلقت وأطلقت الناقة من العقال. (كحالة، 1988، ص.7)

2-1-فقها:

-فيعرف في اصطلاحات الفقهاء بأنه: رفع قيد الزواج في الحال أو المآل بلفظ مخصوص. والطلاق الذي يكون في الحال هو الطلاق بالثلاث، أما الطلاق الذي يكون في المآل أو المستقبل فهو الذي يتم بالطلاق الرجعي. (ولد خسال، 2012، ص.136)

3-1-قانونا:

-عرفه المشرع الجزائري من خلال نص المادة 48 من الأمر 02/05 بقوله: (يحل عقد الزواج بالطلاق الذي يتم بإرادة الزوج أو بتراضي الزوجين.....) وعليه فإن الطلاق ينقسم إلى قسمين هما: الطلاق الذي يتم بإرادة الزوج والقسم الثاني: الطلاق الذي يكون بتراضي الزوجين. (ولد خسال، 2012، ص.136)

1-4-اجتماعيا:

-نوع من التفكك الأسري وانهيار الوحدة الأسرية، وانحلال بناء الأدوار الاجتماعية المرتبة بها، عندما يفشل عضو أو أكثر في القيام بالتزامات دوره بصورة مرضية. هذا التفكك الأسري الذي يحدث نتيجة لتعاظم الخلافات بين الزوجين إلى درجة لا يمكن تداركها. (كسال، 1986، ص.25)

-يعرفه القاموس الشامل على أنه (1) ترتيب نظامي لإنهاء علاقة الزواج والسماح لكل طرف بالزواج مرة أخرى (2) يستخدم المصطلح أحيانا للتعبير عن بطلان التأثير، بمعنى أن الزواج لا وجود له أي الفصل المعنوي للزواج. (الصالح، 1999، ص. 171)

-أما قاموس APA فيعرف الطلاق على أنه "اسم يطلق على فسخ الزواج قانونيا، مما يتيح للشريكين حرية الزواج مجددا. قد يؤثر الطلاق تأثيرا كبيرا على الصحة النفسية، حيث يعاني العديد من الأفراد من الاكتئاب، والوحدة، والعزلة، وصعوبات في تقدير الذات، أو غيرها من الضيقات النفسية. كما ثبت أن طلاق الوالدين له عواقب سلبية على التكيف النفسي والاجتماعي للأطفال والمراهقين." (VandenBos , 2015, p.328)

-وهناك تعاريف تجمع أكثر من جانبين كالقانوني والشرعي "انهاء العلاقة الزوجية بحكم الشرع أو القانون، وهو شكل من أشكال التفكك الأسري" (شتوان، 2010، ص. 54)

-أو الجانب القانوني والاجتماعي: "ان الطلاق هو الفسخ الشرعي للارتباطات الزوجية، وبالتالي الاثبات الاجتماعي لفسخ عقد الزواج" أو أنه "فصم الرابطة الزوجية التي يثبتها المجتمع، وفسخ عقد الزواج الذي يثبته كل من المجتمع والقانون" (كسال، 1986، ص.25)

-أو الجوانب الثلاثة معا: "إنهاء أو انقطاع الرباط الزواجي بين الزوجين، أو إنهاء عقد الزواج حسب الإجراءات الشرعية والقانونية التي يقرها الدين والمجتمع" (شتوان، 2010، ص. 54)

-ونعرف الطلاق على أنه "إنهاء للرابطة الزوجية يتقرر بإرادة الأفراد وفقا لأحكام الشرع والقانون، ويعد عملية اجتماعية ثقافية معقدة تتشكل بفعل القيم والمعتقدات السائدة، وتحدث تفككا أسريا ينجم عنه تغيير جذري في الأدوار والمسؤوليات، وتترتب عليه آثار نفسية واجتماعية عميقة تمس الأفراد والمجتمع مع إعادة تحديد الوضع القانوني للطرفين بما يسمح بإعادة الزواج وفقا للأحكام المقررة".

2-نظريات الطلاق:

2-1-نظرية الجاذبية والعو ائق لجورج ليفنجر:

هي النظرية الأكثر ذيوعا في الطلاق ومؤدى هذه النظرية هو أن الطلاق قد يقع عندما تصبح مزايا الإبقاء على علاقات الزواج أقل والعيوب أكثر، بمعنى أن الزواج لا يكون مكسبا لفرد بل يعاني منه فهو يشقيه ولا يسعده.

ويوضح لنا العالم النفسي جورج ليفنجر George Levinger أنه عندما تفشل العلاقات الودية فإنه يبدو أن الطرفين قد انتهيا إلى نقطة يرى أحد الطرفين أو كلاهما أن هناك نقطة أخرى أصبحت أكثر جاذبية وليس من الضروري أن تكون هذه العلاقة مع جنس مختلف(حبيب مثلا) فقد تكون هي العيش باستقلال وحرية أو مجموعة أخرى من الأصدقاء متحابة. ونظرية ليفنجر Levinger والتي أطلق عليها الجاذبية والعوائق Barriers and Attraction وهي تقودنا إلى ثلاثة نقاط:

1- مدى الجاذبية في الزواج الحالي.

2- العوائق لترك الزواج أو الانفصال بعلاقة أخرى.

3- عوامل الجذب التبادلية خارج الزواج.

إن جاذبية الزواج الحالي تتوقف على المزايا والعيوب التي يراها الأزواج في زواجهم، فعندما تكون كفة المزايا أرجح تكون الجاذبية أكثر والمزايا هي أشياء مثل الحب، الأمان، الاحترام، الحالة الاجتماعية، الناحية المادية، فكل هذه العوامل تجعل كفة الزواج راجحة، وفي

المقابل قد تكون الآثار السلبية الناتجة عن استمرار العلاقة الزواجية هي العيوب التي يراها كل منهما في الآخر. وفي السنوات الأولى للزواج فإن الزوجين يقران مزايا زواجهم ويتغاضون عن العيوب والمساوئ، ولكن بمرور الوقت وتحول علاقتهم إلى روتين فإن العيوب والمساوئ تظهر وتطفو على السطح أكثر وتبدأ المزايا في الاضمحلال في نظرهم. أما العوائق التي تقف حائلا بين انفصال الزوجين وهي القوة التي تفوق وتعلو على العلاقة الشخصية بين الزوجين والمثال عليها وجود الأطفال للزوجين، فبعض الأزواج يدعون أنهم أبقوا على زواجهم بسبب أطفالهم. (علالي، 2013، ص-ص. 37-38)

2-2-نظرية نورتون Norton وجليك Glick:

إنه كلما كان الأزواج أصغر سنا، كلما كانت احتمالات طلاقهم أكثر، وفي الواقع فإن الذين يتزوجون قبل بلوغهم العشرين تكون احتمالات طلاقهم ضعف الذين يتزوجون بعد سن العشرين. والعلاقة بين الزواج المبكر الذي يحدث فيه الطلاق يعكس أيضا عمر الزواج القصير الذي ينتهي بالطلاق، فنصف حالات الطلاق تحدث خلال السبعة أعوام الأولى للزواج، وللدقة فإنها (8 .6 سنة) وقد استمر هذا الرقم ثابتا خلال ثلاث عقود. وحيث أن الطلاق هو نهاية عملية تسلسل مستمر لمدة عام أو أكثر تشمل الانفصال ومحاولات الصلح فيما بين الزوجين، فإن الزيجات التي تنتهي بالطلاق تبدأ في الانهيار مبكرة قبل الطلاق الرسمي. واستكمالا لهذا الاتجاه نجد أن الأزواج الذين كان آباؤهم مطلقين أكثر احتمالا للطلاق من غيرهم. (علالي، 2013، ص-ص. 38-39)

2-3-نظرية روبرتسون Robertson :

ذهب روبرتسون إلى أن دور الزوجة في الماضي هو(دور ربة المنزل وتربية الأطفال ومساندة زوجها الذي كان مشغولا بنشاطاته خارج المنزل)، بمعنى الدور التاريخي للمرأة وبمضي الوقت أخذت أعدادا كبيرة يرفضن هذا الدور التقليدي وهن بذلك يتحدين النظام البنائي للأسرة النووية، فلم تعد النساء يهتمون (بالمنزل وبالحمل والعناية بالأطفال) فكانت الأسرة على الأقل طفلان أو أكثر وعادة ما تنجب الطفل الأخير وهي في أواخر العشرينات من عمرها، بمعنى أنها كانت تتزوج صغيرة السن أما في الوقت الحاضر فالعائلة التقليدية لا تسمح للمرأة بسهولة بأن يكون لها مجرى حياة مستقل ومهنة مستقلة وكسب مادي أكثر من زوجها في بعض الأحيان تكون هي العائل الرئيسي للأسرة، ففي ظل هذه التغيرات في نمو الاستقلال الاقتصادي للمرأة أصبح هذا التغير يسهل لها عملية الطلاق من زوجها وتتحدى الأدوار التقليدية للمرأة والتي بنيت وشيدت على أساسها الأسرة النووية. (علالي، 2013، ص. 39)

2-4-نظرية التعلم:

أرجعت الطلاق إلى عدم حصول كل من الزوجين على الثواب من الآخر، وشعورهما بالحرمان من إشباع حاجاتهما في الزواج أو تعرضهما للعقاب وشعورهما بالتوتر والقلق في تفاعلهما معا، مما يجعل استمرار علاقتهما الزوجية تجربة مؤلمة لا يقدران على تحملها. وفي هذه الحالة، يكون الطلاق وسيلة لتخليصهما من مشاعر الحرمان والتوتر والقلق التي يعانيانها في وجودهما معا، ومساعدة كل منهما على الحصول على الثواب في الزواج من شخص إلى آخر. فكل شخص بحسب هذه النظرية يترك العلاقة الزوجية التي يحرم فيها من إشباع حاجاته الجسمية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية (الحرمان من الثواب) أو يتعرض فيها للتهديد والأذى والإهانة والظلم العقاب من الزوج الآخر. (زنقوفي وبوربيع، 2023، ص-ص. 35-36)

2-5-النظرية البنائية الوظيفية:

تعود الجذور الفكرية للنظرية الاجتماعية الوظيفية الى الجهود الكبيرة التي بذلها رواد علم الاجتماع ، أو العلماء الاجتماع الكلاسيكيون من أمثال(كونت، سبنسر) ومن ثم الى المفكرين المعاصرين أمثال (بارسونز،روبرت، ميرتون) تعرف النظرية الوظيفية بمستوى تحليلاتها الكلية وتستخدم تبعا لذلك أسس المنهج الاستنتاجي محاولة في ذلك التوصل الى تصورات شاملة تأخذ المجتمع ككل ثقافيا واجتماعيا، وجغرافيا، واقتصاديا وتاريخيا، وأن هذه النظرية تهتم ببقاء نسق الأسرة، ويتم هذا من خلال مساهمة كل جزء في النسق أداء وظيفة الوحدة الكلية، بمعنى أن السلوك الزواجي أو الأسري يدرس في اطار مساهمته في بقاء النسق الزواجي أو الاسري. كما يحدد وليم أجبرن أن الأسرة تقليديا تقوم بوظائف أساسية للمجتمع وهي تناسلية . اقتصادية ...الخ، لكن في نفس السياق وضح أن الأسرة أصابها التفكك أي الطلاق نتيجة فقدها الكثير من وظائفها التقليدية ولهذا وضع بارسونز مجموعة من المتطلبات للحفاظ على الأسرة والمجتمع وتتمثل في تكيف الأسرة مع البيئة الاجتماعية، تحقيق أهداف الأسرة ككل، التكامل بين الوحدات أو الأجزاء داخل النسق، المحافظة على بقاء

النمط على الموقف الداخلي، امتصاص التوتر داخل الأسرة، لأن الفشل في انجاز هذه المتطلبات يؤدي إلى تعرض نسق الأسرة بل المجتمع بأسره إلى الطلاق. (بن عمر وبن خليفة، 2016، ص. 112)

2-6-النظرية التفاعلية الرمزية:

تأسس هذا المدخل على رؤية التفاعل التي طورها توماس كولي وجورج هربرت ميد، تلك الرؤية التي طبقت جزئيا على دراسات الأسرة من خلال بعض أعمال مدرسة شيكاغو خاصة أعمال بيرجس و يوسم هذا المدخل في الغالب بأنه مدخل تفاعلي رمزي، ولكن البعض يميل أحيانا الى استخدام نظرية الأدوار، وسعت هذه النظرية الى تفسير ظواهر الأسرة في ضوء العمليات الداخلية: أداء الدور، علاقات المركز ومشكلات الاتصال، واتخاذ القرارات والصراع وحل المشكلات والمظاهر المختلفة الأخرى التي تسمح بتفاعل الأسرة والعمليات الكثيرة التي تبدأ بالزواج وتنتهي بالطلاق . (بن عمر وبن خليفة، 2016، ص. 113)

2-7-نظرية التبادل الاجتماعي:

قامت على نظرية الربح النفسي في التفاعل الاجتماعي عند هوماز وزملائه، و أرجعت الطلاق إلى حرمان الزوجين أو أحدهما من الربح النفسي في تفاعلهما معا، أو شعورهما بالخسارة النفسية في وجودهما معا، حيث تكون التكلفة النفسية للزواج أكبر من العائد النفسي، فكل شخص بحسب هذه النظرية يترك العلاقة الزوجية التي لا تحقق له ربحا نفسيا، أو تعرضه إلى للخسارة النفسية أو عندما يجد علاقة أخرى أفضل في الربح النفسي، حيث يتخلى عن علاقته بالشخص الذي يمنعه من اشباع حاجاته، وينجذب الى شخص الذي يجد في تفاعله ما يرضي حاجاته. (بن عمر وبن خليفة، 2016، ص. 113)

2-8-نظرية الدور:

يمكن تفسير بعض أسباب الطلاق على أنها ليست سوى انعكاس لرأي المجتمع في هذه المرأة أو سلوكها أو أهلها أو بيئتها أو أصلها أو غير ذلك وإذا نظرنا إلى بعض أسباب الطلاق نجد أن للأهل دورا في ذلك والمكانة الاجتماعية لها ولأهلها والأصل العرقي والمنطقة التي هي أصلا منها وغير ذلك من الأسباب التي مردها إلى ما ورد في نظرية الدور سواء كان ذلك المقررات السابقة على الفرد والتي قررها المجتمع قبل الفرد وألزمه بالعمل بها أو توقعات الآخرين أو توقعات المجتمع العام. فإذا أقدم أحدهم على الارتباط بزوجة معينة ذات صفات معينة رضي بها هذا الفرد، ورضيت به الزوجة أيضا، ولكن المقررات السابقة في المجتمع من محددات الزواج في هذه المنطقة أو تلك، وبعض العناصر الاجتماعية المحيطة والمقررة لقواعد العمل والحياة الاجتماعية تعد هذا الفعل (الزواج من تلك المرأة) غير مقبول بناء على ما قرره المجتمع من قواعد وقوانين قبل وجود هذا الفرد، إذا الفعل المتوقع أو الذي يتوقعه الآخرون هو الانفصال وهذا أيضا ما يقرره المجتمع العام وهذا هو الدور الذي يناط بهذه العناصر الاجتماعية التي تكون حارسا على المجتمع وفعله. ومن هنا يمكن تفسير بعض المشكلات الزوجية أو الانفصال الذي يحدث في الأسر. (السدحان وآخرون، 2010، ص-ص. 82-83)

3-أسباب وعوامل الطلاق في المجتمع الجزائري:

استنادا إلى نتائج الدراسات الميدانية التي تناولها كل من (علالي، 2013)، (سعودي وبلعايد، 2017)، (مصلي ومداني، 2018)، (كسال، 2019)، و(هرندي، 2022)، يمكن تلخيص أبرز أسباب وعوامل الطلاق في المجتمع الجزائري فيما يلي:

(أزمة السكن. -الزواج المبكر. -خروج المرأة العمل. -اختلاف الميول والأفكار. -عدم التوافق الجنسي. -عدم التهيئة قبل الزواج. -اختلاف النظرة بين الزوجين (التحررية والتقليدية). -الأصل الاجتماعي للزوجين. -نمط العلاقة بين الزوجين. -العلاقة بين الأهل والزوجين (الحماة، الكنة خاصة) -الكذب. -عدم النفقة. -غياب الوازع الديني. -وجود امرأة أخرى (زواج، خيانة). -الضرب. -حب الزوج للتملك المادي والمعنوي لزوجته. -الوضع الاقتصادي (عمل الرجل، الدخل الأسرة). -عدم الانجاب. -غياب الوساطة الأسرية عند الخلاف. -مشكل الشذوذ الجنسي. -المخدرات. -توقعات ما بعد الزواج واتفاقات ما قبل الزواج.)

4-الطلاق في المجتمع الجزائري:

قبل التطرق لعرض واقع الطلاق عبر المراحل التي مر بها المجتمع الجزائري، تجدر الإشارة إلى أن الإحصائيات الواردة في هذا السياق استندت إلى بيانات ودراسات كل من: (بوحنيكة، 2017) (كسال، 2019) (سعيدي وجيلالي، 2022) (هرندي، 2022) (بوحفص وهيباوي، 2023).

أولا: قبل الاستقلال:

الحقيقة أن ظاهرة الطلاق مرت بفترتين مختلفتين تماما:

1- فترة قبل قيام الثورة : (1901-1953)

هذه الفترة كان المجتمع الجزائري تحت وطأة الاحتلال الفرنسي، إلا أنه كان يحتكم في شؤونه الأسرية لأحكام الشريعة الإسلامية ؛لكن للأسف لما كانت الأمية كبيرة، أسيئ فهم نصوص الشريعة ،فكانت التطبيقات خطأ، وغلبت العادات والتقاليد الأسرية في كثير من الأحيان، وأصبح أمر خطير كالطلاق، بأيدي آباء وأبناء يجهلون تماما المعاني السامية للأسرة والتي دعا إليها الدين الإسلامي الحنيف. (علالي، 2013، ص. 125)

السنوات	الطلاق
1906-1901	85.612
1912-1907	67.593
1918-1913	47.367
1924-1919	46.560
1930-1925	43.069
1936-1931	39.461
1942-1937	42.856
1948-1943	39.600
1953-1949	34.554

2- فترة بعد الثورة: (1954-1960)

وهذه الفترة تميزت بعودة شؤون الأسرة للشريعة الإسلامية كاملة، وعين في كل بلدة تقريبا من يسهر على تطبيق أحكام الشريعة، وهو أيضا من يفصل في قضايا الزواج والطلاق، وعادة يكون على دراية كبيرة بأحكام الشريعة.

وهذا التغيير في إيقاع الطلاق من قبل قاض أو ما يمكن أن نسميه محكمة كان له أثر ايجابي في تخفيض حالات الطلاق كما سنرى في هذا الجدول

السنة	الطلاق
1954	13.578
1955	13.910
1956	9.419
1957	7.113
1958	8.745
1959	8.614
1960	6.100

الملاحظ على هذا الجدول، انخفاض محسوس لحالات الطلاق منذ بداية الثورة 1954 إلى غاية 1960حيث كانت 13578 حالة طلاق في سنة 1954 ثم انخفضت إلى 6100 حالة سنة 1960 أي أن الفارق خلال ست سنوات بلغ7478 حالة. وتفسير هذا الانخفاض يعود بالدرجة الأولى للتغيرات التي أجرتها جبهة التحرير الوطني على قوانين الأحوال الشخصية الذي كان معمول به سابقا؛ وهو قانون يكرس استبداد العائلة، ومن ثم انفراد الرجل بأحكام الطلاق، حيث يطلق كيف ما شاء دون اعتبار لأحد. وهذا ما جعل نسبة الطلاق مرتفعة.

لكن بعودة الطلاق إلى قرار من المحكمة، وبإشراف قاض على دراية كبيرة بأحكام الشريعة الإسلامية، تراجعت نسبة الطلاق كثيرا. فضلا على أنه قبل اتخاذ قرار الطلاق، تعقد مجالس صلح بين الزوجين بحضور كبراء القوم والإمام، وقد كان لهذه المجالس دور كبير في التراجع عن الطلاق. (علالي، 2013، ص-ص .126-127)

السنة	الطلاق
1971	13.418
1972	13.481
1973	17.019
1974	16.602
1975	17.531
1976	17.793
1977	19.052
1978	22.138
1979	23.564
1980	22.096
1981	21.746
1982	18.868
1983	20.77
1984	19.590

ثانيا: بعد الاستقلال (1961-1989)

أكيد أنه بعد الاستقلال، سيتغير المجتمع في كل المجالات، ومنها بالطبع الحالة الأسرية، فبعد الانخفاض الذي سجل في حالات الطلاق في السنين السابقة، يعود في الارتفاع من جديد، فقد أشارت الإحصائيات أنه في سنة 1962 أي السنة الأولى من الاستقلال بلغت نسبة الطلاق 9% ثم ارتفعت سنة 1965 إلى 14% ثم وصلت سنة 1968 إلى 20% أما سنة 1971 فقد سجلت 13418 حالة طلاق، وبلغت سنة 1980 إلى 19622 حالة طلاق.

وتفسير هذا الارتفاع يعود لحركة المجتمع؛ أي أنه تغيير آلي في كل شيء. وقد فسر المسئولون بوزارة العدل هذا الارتفاع المستمر في حالات الطلاق بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري بعد الاستقلال.

أما الدراسات فبينت أن هذه التغيرات كان لها تأثير كبير، فظهرت عوامل جديدة للطلاق هي: أزمة السكن، خروج المرأة للعمل، الزواج المبكر، اختلاف العادات والتقاليد ين الزوجين. (علالي، 2013، ص-ص .127-128)

ثالثا: مرحلة الأزمة الوطنية (العشرية السوداء) (1990-1999)

السنوات	الطلاق
1990	14.73
1995	15.20
1998	15.70
1999	15.30

شهدت الجزائر في تسعينيات القرن الماضي أزمة أمنية وسياسية عرفت بـ"العشرية السوداء"، حيث انتشرت أعمال العنف والإرهاب مما أدى إلى تراجع مؤسسات الدولة واضطراب الحياة الاجتماعية والاقتصادية. في هذا السياق، كان المجتمع يعيش في حالة من الانغلاق والخوف وغابت العديد من النقاشات حول قضايا الأسرة والمرأة. أما الطلاق فقد ارتفعت معدلاته بشكل ملحوظ خلال هذه المرحلة نتيجة لعدة عوامل: غياب الاستقرار والأمان، ما زاد من الضغوط النفسية والاقتصادية على الأزواج. تراجع الوضع الاقتصادي الذي أثر على القدرة على الاستمرار في العلاقة الزوجية. الهجرة والتهجير القسري، الذي فرق الأسر وأدى إلى انهيار كثير من العلاقات.

رابعا: مرحلة الانفتاح النسبي والإصلاح القانوني (2000-2010)

السنوات	الطلاق
2000	14.50
2001	12.82
2002	11.72
2005	11.10
2006	11.72
2007	10.49
2008	11.90
2009	12.16
2010	14.46

مع مطلع الألفية بدأت الجزائر تستعيد استقرارها السياسي والأمني تدريجيا. شهدت هذه المرحلة انفتاحا إعلاميا محدودا وبروز بعض الخطابات حول حقوق المرأة والأسرة. وقد مثل تعديل قانون الأسرة سنة 2005 محطة مهمة إذ أتاح للمرأة بعض المكاسب القانونية في حالات الطلاق. إلا أن نسب الطلاق انخفضت مقارنة بالمرحلة السابقة. نتيجة تحسن الوضع الأمني والمعيشي مما ساعد على تقوية أواصر العلاقات الزوجية. عودة الخطاب الديني والاجتماعي الداعي إلى ترميم الأسرة رغبة المجتمع في الحفاظ على التماسك الأسري بعد سنوات من التمزق.

خامسا: مرحلة التحولات الاجتماعية والرقمية (2011-2019)

السنوات	الطلاق
2011	14.86
2012	14.81
2013	14.81
2014	15.75
2015	16.23
2016	17.42
2017	19.32
2018	19.80
2019	20.92

تميزت هذه المرحلة بانتشار الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي مما سهل تداول النقاشات المرتبطة بالزواج والطلاق وحقوق المرأة. كما تعزز دور المجتمع المدني والمنظمات النسوية. أصبحت النساء أكثر وعيا بالقوانين وبحقوقهن، وبدأ الطلاق يطرح علنا كخيار من ضمن الخيارات الممكنة في حالة فشل العلاقة الزوجية. في هذه المرحلة، ارتفعت نسب الطلاق، لا سيما في المدن الكبرى، وأصبحت أسبابه تتنوع بين العنف، الخيانة، غياب التفاهم، والفوارق في نمط التفكير بين الزوجين.

سادسا: مرحلة ما بعد الحراك الشعبي والأزمة الصحية (2020-2025)

السنوات	الطلاق
2020	23.47
2021	24.20
2022	29.44
2023	33.52

تزامنت هذه المرحلة مع الحراك الشعبي الذي شهدته الجزائر في 2019 ثم مع أزمة كوفيد-19، ما أدى إلى تغيرات إضافية في الوعي الاجتماعي، خاصة لدى الأجيال الشابة. ساهمت مواقع التواصل في إبراز قصص نساء مطلقات وتنامى الخطاب الذي يربط الكرامة بالاستقلالية في القرار. ازدادت حالات الطلاق نتيجة الضغوط الاقتصادية، والعزلة الأسرية خلال فترات الحجر الصحي ما كشف عن هشاشة بعض العلاقات الزوجية.

5-المرأة والطلاق:

1-5-نظرة المرأة الجزائرية للطلاق:

نظرة المرأة الجزائرية و كل امرأة أخرى في العالم العربي والإسلامي إلى أن الطلاق يمثل لها كابوسا وهاجسا يلحق بها الضرر الذي يخرب بيتها ويشتت أسرتها كما يسبب لها مشاكل نفسية واجتماعية واقتصادية بالغة وجرحا لا يندمل أبدا يصاحبها إلى القبر، لأنها ترى نفسها أنها كانت بكرا كثر خطابها، وبعد الطلاق أصبحت ثيبا لا إقبال عليها (شتوان، 2010، ص. 57)

يمكن القول إن هذه النظرة المتشائمة للطلاق لدى المرأة الجزائرية، كما في كثير من المجتمعات العربية والإسلامية هي نتيجة تراكمات ثقافية واجتماعية أكثر منها دينية أو قانونية. فقد ربطت قيمة المرأة بكونها زوجة مطيعة ومستمرة في العلاقة مهما كانت قاسية، لا قيمة لكرامتها أو سلامها النفسي.

هذا التصور الاجتماعي يجعل من الطلاق وصمة أكثر منه تجربة إنسانية قابلة للتجاوز ويدفع بالكثير من النساء إلى البقاء في علاقات زوجية غير صحية خوفا من نظرة المجتمع أو من المستقبل المجهول.

لكن يجدر التأكيد على أن هذه النظرة بدأت تتراجع نسبيا خاصة مع الجيل الجديد من النساء المتعلمات والمستقلات ماديا. وهذا ما يشير إليه ارتفاع معدلات الطلاق فالمطلقة اليوم لم تعد تخجل من وضعها بل أصبحت قادرة على إعادة بناء ذاتها وفرض احترامها واستعادة صوتها في المجتمع. وهذا التحول في الوعي هو في حد ذاته شكل من أشكال المقاومة الاجتماعية ضد الصور النمطية.

2-5-نظرة المجتمع للمرأة المطلقة:

لقد وضح (شتوان،2010) الوضع المعيشي الذي تعاني منه المرأة المطلقة في المجتمع العربي والإسلامي وبخاصة في الجزائر من نظرة اجتماعية قاسية ومجحفة تجعل منها محور الاتهام في فشل العلاقة الزوجية وتلقي عليها اللوم الكامل مما يترتب عليه نبذ اجتماعي ووصم أخلاقي وضغط نفسي واقتصادي كبير. تصور المرأة المطلقة كعنصر فاشل وخطر داخل الأسرة والمجتمع وتراقب وتنتقد في تصرفاتها وسكناتها ويثقل كاهلها باللوم والشك والحرمان من الدعم. هذه الصورة النمطية الظالمة تدفع العديد من المطلقات إلى العزلة أو البحث عن الاستقلال بأي وسيلة، بينما تظل أخريات أسيرات للقيود الاجتماعية خاصة في الأوساط الريفية حيث لا تغفر "خطيئة" الطلاق إلا بزواج ثان أو بالموت.

ويمكن القول أن (شتوان، 2010) لخص نظرة المجتمع الجزائري للمرأة المطلقة في:

(وصم المرأة المطلقة كمذنبة وفاشلة في الزواج. التشكيك الدائم في سلوكها ونواياها بعد الطلاق. الرقابة الاجتماعية والهمز واللمز من المحيط العائلي والمجتمعي. تحملها العبء الاقتصادي والنفسي وحدها، خاصة إذا كانت أما وتزعزع مكانتها عند الأبناء. البحث عن الاستقلال (السكن، العمل، إعادة الزواج) كوسيلة للهروب من القهر الاجتماعي. المجتمع الذكوري ينصب نفسه وصيا عليها باسم الدين أو الرجولة، رغم تناقض سلوكه. المرأة الريفية أكثر تضررا بسبب العادات والقيود التقليدية. لا يعاد اعتبار المطلقة اجتماعيا إلا إذا تزوجت من جديد. كما قال إنها تعتبر حاملة لعدوى الطلاق أو "خطافة رجالة" لذلك تبتعد عنها صديقاتها)

ثانيا: التصورات الاجتماعية:

1-تعريف التصورات الاجتماعية:

-عرف قاموس APA التصور الاجتماعي على أنه نظام أو نموذج أو شفرة تستخدم لتسمية وتنظيم القيم والأفكار والسلوك بشكل واضح، بما يتيح التواصل والتبادل الاجتماعي (على مستوى اللغة والسلوك) بين أفراد مجموعة أو مجتمع معين. صاغ المصطلح وطور النظرية عالم النفس الفرنسي من أصل روماني سيرج موسكوفيتشي (1925–) (VandenBos , 2015, p. 1000)

-وتعرف على أنها طرق التفكير وتفسير الواقع اليومي تمثل التصورات الاجتماعية وسائط بين الأفراد (أو الجماعات) وبيئتهم (الفيزيائية والاجتماعية)، إذ تمكنهم من فهمها اجتماعيا والتواصل بشأنها مع الآخرين. وهي بذلك شكل من أشكال المعرفة المنتجة والمشتركة اجتماعيا، ذات غاية عملية، وتساهم في بناء واقع مشترك لمجموعة اجتماعية معينة وبعبارة أخرى هي طريقة نظر محلية ومؤقتة،

تتقاسمها جماعة معينة، تسمح بالاستيعاب المعرفي لجانب من العالم، وتوجه الفعل المرتبط به. (Berjot & Delelis, 2020, p-p.223-224)

- ويسير موسكوفيتشي على نهج عالم الاجتماع إميل دوركايم، الذي فرق بين التصورات الجماعية التي يتقاسمها مجتمع بأكمله وتتميز بالاستقرار الشديد والتصورات الفردية. (Yzerbyt & Klein, 2019, p.229) وإن التصورات الاجتماعية، باعتبارها مجموعة من المعتقدات والمعارف والآراء، هي :

- من جهة، تطرح بوصفها محل إجماع داخل المجموعات الاجتماعية، لكن ليس بالضرورة على المستوى المجتمعي العام.
- ومن جهة أخرى، تعرف على أنها أكثر استقرارا من التصورات الفردية، لكنها قد تتغير مع مرور الزمن.

وبالتالي، فهي مندمجة في الديناميكيات الاجتماعية، كما أنها تعد محركا لها أيضا. (Girandola et al., 2019, p.242)

-في ضوء هذه التعريفات يتضح أن التصورات الاجتماعية تمثل منظومة معرفية وقيمية مشتركة تتجاوز حدود الإدراك الفردي لتصبح إطارا جمعيا موجها للفهم والسلوك داخل المجتمع. فهي نتاج للتفاعل المستمر بين الأفراد والجماعات وبيئتهم الاجتماعية والمادية مما يجعلها وسائط أساسية في تفسير الواقع والتواصل بشأنه. كما تتميز بطابع معياري وتنظيمي إذ تضبط الممارسات وتوحد أنماط التفكير، مع احتفاظها بقدر من الاستقرار الذي يحافظ على هوية الجماعة، في الوقت الذي تظل فيه قابلة للتطور بفعل التحولات الاجتماعية. ولا تقتصر أهميتها على كونها انعكاسا للواقع بل تتجاوز ذلك لتسهم في بنائه وإعادة تشكيله الأمر الذي يجعلها عنصرا فاعلا ومحركا للديناميكيات الاجتماعية.

2-محتوى التصورات الاجتماعية:

يرى (Berjot & Delelis, 2020) أن التصورات الاجتماعية تمتلك ثلاثة أبعاد تمكن مجتمعة من تحديد طبيعة التصور ودرجة تماسكه، ومن تحديد دوره في رسم حدود الجماعة، كما تتيح القيام بتحليلات مقارنة:

-المعلومة: هي في الوقت نفسه تنظيم المعارف (يمكن قياسها عبر الاستبيانات والمقابلات) وما يتم تداوله ونشره في المجتمع.

-الاتجاه: هو توجه الخطاب (على سبيل المثال: مع أو ضد، موافق، موافق نوعا ما، غير موافق، يحب أو لا يحب) والتوجه العام للتصور الذي يعد حجر الزاوية فيه. يرصد من خلال قياس الآراء.

-المجال: هو مدى (عمق) موضوع التصور. ويكون المجال مرتبا ترتيبا هرميا.

3-خصائص التصورات الاجتماعية:

اختصار هذه الخصائص في النقاط التالية:

-هي دائما تصور الموضوع معين.

-لها ميزة انطباعية، وخاصية تبادل الحس والفكرة الإدراك والصورة.

-لها ميزة رمزية ولها معنى.

-لها ميزة بنائية.

-لها ميزة مستقلة وإبداعية. (غانم، 2022، ص.36)

-هذه الخصائص توضح أن التصورات ليست مجرد انعكاس سلبي للواقع بل هي بناء ذهني نشط يجمع بين الحس والفكر ويمنحه الفرد معنى ورمزية خاصة.

4-وظائف التصورات الاجتماعية:

حدد (Berjot & Delelis, 2020) للتصورات الاجتماعية أربع وظائف أساسية يمكن تلخيصها وشرحها كالآتي:

1-الوظيفة التفسيرية: تمكن من فهم الواقع وتصنيفه عبر نظام ثابت من الفئات، فتعمل كمرشحات ذهنية تساعد على إعطاء معنى للمواقف والأحداث.

2-الوظيفة التوجيهية: تساعد في توقع سلوك الآخرين وتحديد كيفية التفاعل معهم، مما يوجه القرارات والتصرفات.

3-الوظيفة التبريرية: تمكن من تبرير الأفعال والمواقف وفقا لقيم ومعايير المجموعة، مما يسهل الدفاع عنها أمام الذات أو المجتمع.

4-وظيفة الهوية: تدعم الانتماء والاعتراف الاجتماعي، وتسهم في الحفاظ على المكانة أو تعزيزها من خلال التنشئة الاجتماعية والمقارنات مع الآخرين.

الإطار المنهجي:

1-منهج البحث:

-تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي ضمن مقاربة نوعية نظرا لملاءمته لطبيعة الموضوع حيث يسمح هذا المنهج بوصف التصورات الاجتماعية للطلاق كما تعيشها النساء المتزوجات من فئات عمرية مختلفة وتحليلها في سياقها النفسي والاجتماعي والثقافي.

-ويقول لرينونة أن المنهج الوصفي يقوم على رصد ومتابعة الأحداث والظواهر المراد بحثها وذلك باستخدام الدقة في الوصف والرصد والمتابعة سواء باستخدام الطرق الكمية أو الكيفية (نوعية) في فترة معينة أو على فترات زمنية مضبوطة. (لرينونة، 2015، ص.29)

ولا يهدف هذا البحث إلى التعميم الإحصائي بل يسعى إلى فهم عميق وتحليل كيفي للتغيرات التي طرأت على تصورات المرأة لظاهرة الطلاق وذلك من خلال المقابلات نصف الموجهة وتحليل مضامينها بما يكشف عن الفروق والفواعل المؤثرة في التصورات حسب المرحلة العمرية.

2-أدوات البحث:

اعتمدت الدراسة على المقابلة نصف الموجهة لجمع المعطيات، بهدف استكشاف التصورات الاجتماعية للطلاق لدى النساء المتزوجات عبر فئات عمرية مختلفة. وتم توظيف تحليل المحتوى لاستخلاص الدلالات الاجتماعية والرمزية في خطابات المشاركات وفهم أنماط التفكير والمواقف تجاه الظاهرة.

2-1-المقابلة نصف الموجهة:

-تعتبر المقابلة حسب لرينونة أداة هامة للحصول على المعلومات، وهي تتكون من أبسط صورها في مجموعة من الأسئلة والبنود التي يقوم الباحث بإعدادها وطرحها على المبحوث ثم يقوم بتسجيل البيانات المتحصل عليها قبل تحليلها وتفسير محتواها. (لرينونة، 2015، ص.50)

اعتمدت هذه الدراسة على أداة المقابلة نصف الموجهة والتي تتضمن مجموعة من الأسئلة المحورية المعدة مسبقا، يضاف إليها أسئلة فرعية تطرح حسب تفاعل المبحوثات وسير الجلسة. وقد اختيرت هذه الأداة لما توفره من مرونة في الحوار، مما يسهم في استكشاف تصورات النساء المتزوجات حول الطلاق بعمق، ويتيح لهن التعبير عن مواقفهن وتجاربهن بشكل طبيعي وانسيابي وقد صممت الأسئلة المحورية لتغطي سبعة أبعاد رئيسية هي: البعد الثقافي والاجتماعي، البعد الشخصي، البعد الاقتصادي، البعد القانوني والحقوقي، البعد الديني والقيمي، البعد الإعلامي والتكنولوجي، والبعد العلمي والمعرفي.

2-2-تحليل المحتوى:

-غالبا ما يتم تحليل المحتوى (المضمون) من خلال الإجابة على الأسئلة المطروحة على الأفراد، وهي أسئلة محددة كانت صياغتها مسبقا حيث تساعد على وصف الحالة وتصنيفها بشكل يساعد على إظهار العلاقات والروابط بين أجزاء ومواضيع تلك النصوص. (لرينونة، 2015، ص.31)

تم اعتماد تحليل المحتوى كأداة منهجية لتحليل المعطيات النصية المستخرجة من روايات النساء المتزوجات، إذ تتيح هذه الأداة الانتقال من الوصف السطحي إلى تفكيك المحتوى الدلالي العميق لخطاباتهن مما يسمح برصد الموضوعات المتكررة والكشف عن الرموز الاجتماعية والتصورات التي تعكس أنماط التفكير والمواقف تجاه الطلاق عبر الفئات العمرية المختلفة.

3-مجموعة البحث:

-لقد تم تطبيق أداة المقابلة نصف الموجهة على اثنتي عشرة (12) حالة من النساء المتزوجات بمدينة بسكرة، تتراوح أعمارهن بين 29 و78 سنة، ويمثلن فئات عمرية مختلفة تمتد من مواليد 1947 إلى مواليد 1996. وقد جرى اختيارهن بطريقة قصدية بهدف استحضار التصورات المتغيرة عبر الزمن وضمان التنوع في الخصائص الاجتماعية والثقافية. ولتحقيق تمثيل زمني دقيق، تم الحرص على اختيار امرأة واحدة على الأقل من كل عقد زمني من الأربعينيات إلى التسعينيات.

-تتوزع الحالات بين ربات بيوت ونساء عاملات مع تفاوت في المستويات التعليمية، في حين أن الوضع الاقتصادي يظهر تقاربا نسبيا حيث تنتمي أغلب الأسر إلى مستويات متوسطة. وقد أتاح هذا التنوع للبحث الإحاطة بالتصورات الاجتماعية لظاهرة الطلاق من زوايا متعددة، مع المحافظة في الوقت ذاته على قدر من التجانس يسمح بالتحليل العميق والواضح للمعطيات. وتم تقسيم مجموعة البحث إلى ثلاث فئات اجتماعية-عمرية تختلف من حيث السياق التاريخي والاجتماعي الذي نشأت فيه كل فئة، وذلك لفهم كيف تتغير التصورات الاجتماعية للطلاق عبر مراحل التغير الثقافي والزمني. (الفئة الأولى 1960 أو قبلها) (الفئة الثانية 1961-1980) (الفئة الثالثة 1981 أو بعدها).

الإطار التطبيقي:

نتائج البحث:

-البعد الثقافي والاجتماعي:

بالنسبة للفئة الأولى: كان الطلاق حاضرا لكنه يظل محاطا بالصمت والتكتم ويفهم في الغالب ك "قدر محتوم" أكثر من كونه قرارا شخصيا. المطلقة لم تكن تقصى كليا من الجماعة بل تحتوى داخل العائلة وتنظر إليها بوصفها ضحية لظرف قاس.

أما في الفئة الثانية: فقد شهد الطلاق تحولا واضحا حيث أصبح محرما ثقافيا ومشحونا برمزية سلبية إذ تعاقب المطلقة بالنبذ الاجتماعي والعزلة والتجريح بل إن الكلمة نفسها أقصيت من الخطاب العائلي لتصبح أشبه بـ"تابو" اجتماعي يعكس شدة الوصم.

في المقابل، جاءت الفئة الثالثة: لتكسر هذا الصمت؛ إذ تحول الطلاق من "وصمة" إلى "خيار واع" مرتبط بالحرية الفردية والقدرة على رسم مسار الحياة. ورغم استمرار الانقسام في المواقف الاجتماعية فإن الغلبة صارت تميل إلى قبول استقلالية المرأة واعتبار الطلاق أحيانا مظهرا من مظاهر القوة والنجاح. كما ساهم الانفتاح على الثقافة الغربية في إعادة تشكيل المعايير الثقافية بحيث لم يعد الطلاق موضوعا مسكوتا عنه بل تجربة قابلة للنقاش.

-إن التحول في التصورات الاجتماعية للطلاق يعكس انتقال البنية الثقافية للمجتمع من منظومة تقوم على الضبط الجماعي الصارم إلى أخرى تمنح مساحة أوسع لـ الفردانية والاختيار الحر. ففي الماضي كان الطلاق محاطا بآليات رمزية للمنع والردع تقوم على مفاهيم الشرف والعيب مما جعله استثناء نادرا. ومع التغيرات البنيوية والثقافية ولا سيما صعود قيم الحرية الفردية وإعادة تعريف الأدوار الجندرية تراجعت قوة تلك القيود الرمزية لتحل محلها مقاربة أكثر تطبيعا وقبولا للطلاق كخيار مشروع. إن هذا الانتقال من ثقافة "الاحتواء والوصم" إلى ثقافة "الاعتراف والاختيار" يعد من أبرز العوامل المفسرة لارتفاع نسب الطلاق وتحوله إلى ظاهرة اجتماعية متنامية.

-البعد الشخصي:

في الفئة الأولى: كان قرار الطلاق نادرا للغاية ولا يطرح إلا في حالات قصوى مثل العنف الجسدي أو الإدمان أو التعدد المفرط. المرأة كانت تتحمل المشقة من أجل الحفاظ على كيان العائلة والأبناء، فتغلب "المصلحة الجماعية" على اعتبارات الذات.

أما نساء الفئة الثانية: فقد عشن معايير أكثر صرامة فالطلاق لا يتم إلا تحت ضغط قاس كالعنف الشديد والمتكرر. حتى ممارسات مثل الإهمال أو الشرب لم تكن دائما كافية لاتخاذ القرار. الطابع المحافظ للشخصية في هذا الجيل جعل المرأة تميل للبقاء رغم المعاناة، خوفا من التبعات الاجتماعية والوصم.

بينما الفئة الثالثة: ينظرن للطلاق كقرار ذاتي محض مرتبط بالحرية الشخصية والحق في الحب والكرامة والاستقرار النفسي. الثقة بالنفس مرتفعة نسبيا، وتقدير الذات أصبح معيارا لاتخاذ القرار. صحيح أن المخاوف المادية ومسؤولية الأبناء ما زالت حاضرة لكنها لم تعد حاجزا مطلقا إذ تتجاوزها كثير من النساء باختيار الطلاق باعتباره "خلاصا" مشروعا.

-إن الانتقال من منطق "التضحية لأجل الجماعة" الذي طبع تصور الفئة الأولى، إلى منطق "الخوف من الوصم" لدى الفئة الثانية، وصولا إلى منطق "الاختيار الفردي" لدى الفئة الثالثة. يعكس تحولا عميقا في مركز الثقل من العائلة إلى الذات ومع صعود قيم الفردانية والحقوق الشخصية لم يعد الطلاق مجرد حالة استثنائية بل أصبح خيارا متاحا وأحيانا مفضلا، مما يفسر جانبا رئيسيا من اتساع رقعته في المجتمع الجزائري المعاصر. إضافة إلى ذلك فإن إعادة تشكيل صورة المرأة عن ذاتها –من كونها "تابعة ومطيعة" إلى كونها "فاعلة وقادرة على تقرير مصيرها"– جعلت الطلاق يفهم باعتباره وسيلة لحماية الكرامة وتحقيق الذات، لا مجرد نهاية مأساوية للعلاقة الزوجية. إن هذا التحول الهوياتي يمثل أحد أهم المحركات التي دفعت بانتشار الظاهرة واتساعها.

-البعد الاقتصادي:

في الفئة الأولى: كانت المرأة تعتمد اعتمادا شبه كلي على الرجل أو على العائلة (الأب، الأخ) لم يكن هناك مجال حقيقي للاستقلال المالي باستثناء حالات نادرة مرتبطة بالإرث. هذا الارتباط المادي جعل الطلاق خطوة شبه مستحيلة، لأن المرأة المطلقة ستواجه مباشرة العوز والفقر.

أما الفئة الثانية: فقد اصطدمت بواقع اقتصادي لا يقل صعوبة حيث كانت فرص العمل والتكوين محدودة جدا ما جعل قرار الطلاق مكلفا نفسيا وماديا. إضافة إلى ذلك فإن النفقة لم تكن مضمونة بشكل فعلي الأمر الذي جعل النساء يرين في الاستقلالية مجرد حلم بعيد المنال فيتحملن الزواج رغم قسوته خوفا من السقوط في الحاجة.

بينما في الفئة الثالثة: تغيرت المعادلة بشكل ملحوظ إذ أصبحت فرص العمل والدخل المستقل أكثر حضورا سواء من خلال الوظيفة أو المشاريع الصغيرة. هذا الاستقلال المالي رفع من قدرة المرأة على اتخاذ قرار الطلاق بثقة أكبر باعتباره لم يعد نهاية اقتصادية محتومة بل مجرد انتقال إلى وضع جديد يمكن التكيف معه. ومع ذلك تبقى بعض الأزمات المعيشية قائمة خصوصا مع ارتفاع تكاليف الحياة لكنها لم تعد تشكل حاجزا مطلقا أمام الانفصال.

-لقد شكل التحول الاقتصادي أحد العوامل المفصلية في توسع ظاهرة الطلاق. فالانتقال من حالة التبعية التامة التي وسمت الفئة الأولى، إلى وضعية الفرص المحدودة لدى الفئة الثانية، وصولا إلى مستوى من الاستقلال المالي النسبي لدى الفئة الثالثة، ألغى الطابع "الوجودي" للطلاق وحوله إلى خيار واقعي قابل للتحقق. إن امتلاك المرأة لمصادر دخل –حتى وإن كانت جزئية أو متذبذبة– زعزع علاقة التبعية للرجل، وحول الطلاق من مستحيل اقتصادي إلى بديل عملي متاح. ومن ثم فإن التحولات الاقتصادية الأوسع (كالتعليم، الاندماج المهني، المشاريع الصغيرة، الهجرة، ومصادر الدعم المتنوعة) لم تكن مجرد عوامل مساعدة بل مثلت شروطا مهيكلة أعادت تعريف حدود القرار الأسري وساهمت في جعل الطلاق جزءا من الواقع الاجتماعي الممكن.

-البعد القانوني والحقوقي:

في الفئة الأولى: كان الوعي بالقوانين شبه معدوم إذ لم تكن النساء يطلعن مباشرة على النصوص أو الإجراءات بل يفوض الأمر غالبا إلى الأب أو أحد الرجال في العائلة. هذا الغياب المعرفي جعل الطلاق مسألة "خارج سيطرة المرأة" فهي مجرد طرف منفعل لا فاعل في الإجراءات القانونية.

أما الفئة الثانية: فقد شهدت بداية وعي نسبي بالقوانين، لكن هذا الوعي كان محدودا ومترافقا مع شعور واسع بعدم الإنصاف. كثير من النساء كن يعتبرن أن النصوص القانونية إما غير واضحة أو غير مطبقة بعدالة خاصة فيما يتعلق بالنفقة وحضانة الأطفال. وهكذا ظل القانون بعيدا عن تمكين المرأة بل بدا أحيانا كأنه يزيد من هشاشتها.

بينما في الفئة الثالثة: أصبح الوعي القانوني أكثر رسوخا وانتشارا إذ صارت المرأة على دراية بحقوقها وإجراءات الطلاق والحضانة والنفقة. وسائل التواصل الاجتماعي ساعدت على تعميم هذا الوعي بشكل واسع مما جعل القانون ينظر إليه كأداة دعم ووسيلة قوة. ومع ذلك كشف هذا الانفتاح أيضا عن تفاوتات طبقية وثقافية كبيرة في مستوى المعرفة والقدرة على استغلال الحقوق.

-لقد شكل التحول القانوني والحقوقي منعطفا حاسما في إعادة تشكيل معنى الطلاق فالمرأة انتقلت من مرحلة الجهل والإقصاء التي حدت من قدرتها على الوعي بحقوقها (الفئة الأولى) إلى مرحلة الوعي الناقص حيث بدأت ملامح المعرفة بالحقوق بالظهور ولكنها بقيت غير مكتملة (الفئة الثانية) وصولا إلى مرحلة المطالبة بالحقوق والتمكين حيث بات القانون يستدعى كآلية لحماية المصالح الفردية (الفئة الثالثة). هذا التحول لم يغير فقط صورة الطلاق من "نهاية مأساوية" إلى "إجراء قانوني" يمكن التفاوض بشأنه بل منح المرأة جرأة جديدة في اتخاذ القرار. إن انتشار المعرفة القانونية عبر الإعلام والإنترنت عزز ثقة النساء في استخدام النصوص كأداة للتحرر حتى وإن ظلت فجوة قائمة بين التشريع والتطبيق العملي. ومع الفئة الثالثة على وجه الخصوص صار القانون يوظف كضمانة ومشروعية وهو ما أعاد تعريف الطلاق باعتباره حقا مكتسبا لا قدرا محتوما.

-البعد الديني والقيمي:

عند الفئة الأولى: كان الدين حاضرا في مستوى التبرير الرمزي أكثر من التطبيق الواقعي. فالطلاق يربط بمسوغات شرعية واضحة مثل السكر أو ترك الصلاة لكن عند الممارسة كان الاحتكام الفعلي للتقاليد والأعراف الاجتماعية أقوى من الاحتكام للنصوص الشرعية. بمعنى أن الدين ظل مرجعا نظريا، بينما القرار العملي ظل أسيرا للمنظومة الاجتماعية.

أما في الفئة الثانية: فقد تراجع حضور الدين لصالح منظومة القيم الاجتماعية إذ أصبح الطلاق ينظر إليه باعتباره "عيبا" اجتماعيا أكثر من كونه حكما شرعيا له ضوابط. فالتقاليد غطت على المرجعية الدينية وتم اختزال الدين أحيانا إلى وسيلة للوعظ أو التخويف بدل أن يكون مصدرا للتشريع أو التوجيه.

أما الفئة الثالثة: فقد شهدت تحولا عميقا حيث لم يعد الدين فاعلا مركزيا في القرار المتعلق بالطلاق. القيم الفردانية والمصلحة الشخصية بل وحتى تأثيرات الثقافة الغربية حلت في كثير من الحالات محل المرجعية الدينية. ومع ذلك يظل الدين حاضرا لدى فئة معينة خصوصا النساء المتدينات أو اللواتي ينتمين إلى أسر ذات خلفية دينية قوية (مثل كون الأب إماما أو داعية) فيستحضر الدين عندهن كمرجع أساسي.

-يظهر هذا البعد أن المرجعية الدينية فقدت تدريجيا سلطتها في ضبط قرار الطلاق حيث انتقل الثقل من الدين إلى الأعراف الاجتماعية (الفئة الثانية)، ثم إلى القيم الفردية والحرية الشخصية (الفئة الثالثة). هذا الانحسار في سلطة الدين جعل الطلاق يفهم بشكل متزايد كقرار عملي تحكمه المصلحة الذاتية لا كمسألة قيمية أو شرعية. ومع ذلك يظل الدين عند بعض الفئات عاملا رمزيا قويا يعيد إنتاج أشكال من التردد أو الرفض وهو ما يفسر التباين في التصورات داخل المجتمع نفسه إن تراجع سلطة المرجعية الدينية أمام قيم حديثة كالحرية والكرامة والمصلحة الفردية أوجد فراغا مرجعيا سرعان ما تم ملؤه بمقاربات براغماتية تحيد مفهومي "الحرام" و"العيب" وتسهل اتخاذ قرار الطلاق بلا خوف.

-البعد الإعلامي والتكنولوجي:

بالنسبة للفئة الأولى: كان حضور موضوع الطلاق في الإعلام شبه معدوم إذ لا يتجاوز بعض الإشارات غير المباشرة في الحكايات الشعبية أو عبر برامج الراديو البسيطة وغالبا ما كان يقدم بصورة سلبية تعزز النظرة التقليدية السائدة.

أما في الفئة الثانية: فقد لعب الإعلام دورا متناقضا؛ فمن جهة بدأ يروج لخطاب تحرر المرأة واستقلالها مما قد يفهم ضمنيا كتشجيع على رفض الزواج الفاشل ومن جهة أخرى ظل يصور الطلاق كحدث مأساوي يقلب حياة المرأة رأسا على عقب ويتركها في عزلة اجتماعية ونفسية.

في المقابل، مع الفئة الثالثة: أصبح تناول الطلاق إعلاميا مكثفا ومتعدد الأصوات: فهو يقدم تارة كقضية تحرر وحق مشروع للمرأة وتارة أخرى كظاهرة مقلقة بسبب ارتفاع نسبه. كما ساهم الإعلام ومعه وسائل التواصل الاجتماعي في كسر الصمت المحيط بالطلاق وإثارة نقاشات عامة حوله ما أدى إلى خلخلة البنى التقليدية التي كانت تفرض الصمت أو الوصم.

-يبرز هذا البعد دور الإعلام والتكنولوجيا بوصفه مسرعا للتحول الاجتماعي في التصورات حول الطلاق؛ إذ لم يعد الأمر تجربة خاصة تعاش في الخفاء داخل العائلة بل تحول إلى قضية عامة تعرض على الشاشات وتناقش على المنصات الرقمية. هذا الانتقال منح الطلاق شرعية اجتماعية جديدة لكنه في الوقت ذاته ضاعف من حدة الجدل بفعل الخطابات المتعارضة التي تتراوح بين تمجيد الحرية الفردية للمطلقة وبين التحذير من تهديد استقرار المجتمع. لقد ساهمت التغطية الإعلامية المكثفة والمتناقضة في كسر "التابو" المرتبط بالطلاق ونقله من "حدث صامت" إلى "موضوع مطروح للنقاش العمومي". كما أن وسائل التواصل الاجتماعي أوجدت فضاءات بديلة لتشكيل الهوية النسوية وتبادل الخبرات الأمر الذي شجع العديد من النساء على النظر إلى الطلاق كخيار عملي وواقعي لا كخسارة مأساوية.

-البعد العلمي والمعرفي:

في الفئة الأولى: كانت المعرفة حول الطلاق بسيطة وشفوية تكتسب من خلال الحكايات المتداولة بين الجيران أو نصائح الأقارب أو عبر توجيهات القاضي في المحكمة. لم يكن هناك أي اعتبار للمعرفة النفسية أو الاجتماعية بل كان القرار يبنى على الأعراف والعلاقات المباشرة.

أما في الفئة الثانية: فقد تحسنت مصادر المعرفة نسبيا حيث لعبت الصديقات والعائلة دورا أكبر في تبادل الخبرة غير أن هذه المعرفة ظلت سطحية ولم تكن هناك آليات علمية حقيقية تسند القرار بل ظل محكوما بالخبرة الشخصية والتجارب المتناثرة.

مع الفئة الثالثة: تغير المشهد جذريا؛ إذ وفرت وسائل التواصل والإنترنت إلى جانب الثقافة الأكاديمية مصادر معرفية جديدة ومباشرة حول الطلاق سواء من خلال المقالات أو الأبحاث أو حتى القصص الرقمية لنساء خضن التجربة. هنا لم يعد المستوى التعليمي وحده المحدد الرئيس بل برزت الثقافة العامة والخبرة الذاتية كعاملين حاسمين في تشكيل القرار.

-يعكس هذا البعد تحولا معرفيا عميقا من الاعتماد على المعرفة التقليدية الشفوية المتوارثة عبر العائلة والمجتمع إلى الاستناد على المعارف الرقمية والعلمية المؤطرة نفسيا واجتماعيا. ومع هذا التحول لم يعد الطلاق قرارا غامضا تحكمه التجارب الفردية أو النصائح المتفرقة بل أصبح فعلا أكثر وعيا يستند إلى تحليلات متكاملة تجمع بين البعد النفسي والاجتماعي والثقافي. لقد أضفى هذا التطور المعرفي طابعا عقلانيا على قرار الطلاق حيث لم يعد ينظر إليه بوصفه مجازفة محفوفة بالمخاطر بل خيارا يمكن تبريره منطقيا استنادا إلى أبحاث، دراسات وتجارب ممأسسة. هذا الانتقال من "الانفعال" إلى "العقلنة" أسهم في شرعنة الطلاق كخيار مقبول اجتماعيا وعزز انتشاره في ظل مجتمع يتغذى على المعرفة الرقمية والثقافة الأكاديمية الحديثة.

الخاتمة:

تكشف نتائج هذا البحث أن التصورات الاجتماعية لظاهرة الطلاق لدى المرأة المتزوجة لم تبق ثابتة بل خضعت لتحولات عميقة تعكس ديناميكية المجتمع الجزائري وتغير بنياته القيمية والثقافية. فقد انتقل الطلاق من كونه "وصمة اجتماعية" و"قدرا مأساويا" في وعي الفئة الأولى إلى كونه "معضلة أخلاقية وقيمية" لدى الفئة الثانية وصولا إلى "خيار عقلاني وحق قانوني" في وعي الفئة الثالثة. هذا التحول ارتبط بعدة عوامل متداخلة: تراجع سلطة الدين والأعراف التقليدية، صعود القيم الفردية والحرية الشخصية، تحسن الوضع الاقتصادي النسبي للمرأة، انتشار الوعي القانوني والحقوقي، بالإضافة إلى التأثير القوي للإعلام والتكنولوجيا وما وفرته من فضاءات للنقاش والمعرفة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه التحولات رصدت في مدينة بسكرة وهي مدينة ما زالت تصنف ضمن المدن المحافظة نسبيا مقارنة بالمدن الكبرى، ما يعني أن مظاهر التغير في تصورات الطلاق قد تكون أوسع وأعمق في مدن مثل الجزائر العاصمة أو وهران، حيث تتسارع وتيرة التحديث الاجتماعي والثقافي بشكل أكبر.

بذلك يمكن القول إن انتشار الطلاق في المجتمع المعاصر ليس مجرد ظاهرة عددية بل هو انعكاس لتغير عميق في البنى الاجتماعية والثقافية التي تحدد معنى الزواج والطلاق على حد سواء. فقد انتقلنا من "الطلاق كوصمة" إلى "الطلاق كحق"، ومن "الطلاق كخطر" إلى "الطلاق كخيار". أي من مرحلة ينظر فيها إلى الطلاق باعتباره نهاية مأساوية تقطع استمرارية الأسرة إلى مرحلة يتعامل معه فيها كإجراء اجتماعي وقانوني مشروع يضمن للمرأة إمكان إعادة بناء ذاتها وحياتها.

وهو ما يجيب عن سؤال البحث حيث يظهر أن تغير التصورات الاجتماعية كان أحد العوامل المركزية المفسرة لانتشار الطلاق، وأن هذا التغير يعكس بالأساس ديناميكية التحديث الثقافي والاجتماعي التي تعيشها المرأة الجزائرية في ظل تحولات شاملة.

المراجع:

المراجع العربية:

-ابن منظور. (2009). **لسان العرب**. دار التوفيقية للتراث.

-بن عمر، سامية وبن خليفة ربيعة. (2016). ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري (رؤية سوسيولوجية). **مجلة العلوم الاجتماعية**. (20). 110-129.

-بوحفص، سومية وهيباوي، الطاهرة. (2023). دوافع الطلاق في المجتمع الجزائري: دراسة تحليلية وصفية لإحصائيات ظاهرة اللاق في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1998-2018م. **مجلة التنمية. 02**(01). 119-128.

-بوحنيكة، نذير. (2017). قراءة سوسيولوجية لظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري**. مجلة العلوم الإنسانية**. (02). 149-163.

-بوخلخال، علي. (2024). الوصم المجتمعي والمرأة المطلقة في المجتمع الجزائري: (دراسة ميدانية على عينة من النساء المطلقات بمدينة الأغواط). **مجلة آفاق فكرية**. 12(01). 60-76.

-زنقوفي، فوزية وبوربيع، فاطمة الزهرة. (2023). السياق الاجتماعي لظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري. **مجلة التنمية والتربية. 02**(02). 27-39.

-زين، صباح. (2021). **التمثلات الاجتماعية للطلاق وهوية المرأة في العائلة الجزائرية (دراسة ميدانية لعينة من النساء المتزوجات والمطلقات بولاية الوادي)**. (أطروحة دكتوراه منشورة). جامعة قاصدي مرباح. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. قسم علم الاجتماع والديموغرافيا.

-السدحان، عبد الله بن ناصر وآخرون. (2010). **دليل الإرشاد الأسري: مشكلة الطلاق وكيف يتعامل معها المرشد الأسري**. مكتبة الملك فهد الوطنية.

-سعودي، عبد الكريم وبلعايد، صليحة. (2017). عوامل وأسباب الطلاق بولاية بشار. **مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية**. (04). 127-141.

-سعيدي، محمد وجيلالي، سراج. (2022). تطور حالات الطلاق في المجتمع الجزائر –قراءة سوسيو أنتربولوجية في المؤشرات الإحصائية-. **مجلة أنتثروبولوجية الأديان. 18**(01). 124-137.

-شتوان، بلقاسم. (2010). **ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري: أسبابها وآثارها النفسية والاجتماعية والاقتصادية دراسة فقهية اجتماعية**. دار النشر مطبعة منار.

-الصالح، مصلح. (1999). **الشامل: قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية**. دار عالم الكتب.

-علالي، ناجي بلقاسم. (2013). **الطلاق في المجتمع الجزائري**. دار هومة.

-غانم، ابتسام. (2022). قراءة نفسية اجتماعية لمفهوم التصورات الاجتماعية. **مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والانسانية المعمقة**. (11). 31-44.

-قوراري، منيرة. (2017). **ظاهرة الطلاق في الجزائر- مقاربة سوسيو انثروبولوجية للطلاق بمدينة بسكرة**. (أطروحة دكتوراه منشورة). جامعة وهران2. كلية العلوم الاجتماعية.

-كحالة، عمر رضا. (1988). **الطلاق**. مؤسسة الرسالة.

-كسال، مسعودة. (1986). **مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري: دراسة ميدانية حول عينة من المطلقات في الوسط الحضري الجزائري**. ديوان المطبوعات الجامعية.

-كسال، مسعودة. (2019). **الطلاق في المجتمع الحضري الجزائري عوامله و آثاره: دراسة ميدانية على عينة من المطلقين والمطلقات في الوسط الحضري الجزائري**. دار الضحى.

-لرينونة، محمد يزيد.(2015). **أسس علم النفس**. دار جسور.

-مصلي، رضوان ومداني، سليمة. (2018). أسباب الطلاق في الجزائر دراسة ميدانية ببلدية بوفاريك. **مجلة حوليات جامعة الجزائر 1**. (32) ج2. 388-406.

-هرندي، كريمة. (2022). الطلاق في المجتمع الجزائري: بين المفهوم والأسباب. **مجلة الحوار الثقافي**. **11**(01). 253-269.

-ولد خسال، سليمان. (2012). **الميسر في شرح قانون الأسرة الجزائري**. ط2. الأصالة للنشر والتوزيع.

المراجع الأجنبية:

-Berjot, S., & Delelis, G. (2020). *Les 30 grandes notions de psychologie sociale*. Dunod.

-Girandola, F., Demarque, C., & Lo Monaco, G. (2019). *Psychologie sociale : cours, méthodologie, entraînement*. Armand Colin.

-VandenBos, Gary R.(2015).*APA Dictionary of psychology*. Second edition. American psychological association.

-Yzerbyt, V., & Klein, O. (2019). *Psychologie sociale*. De Boeck Supérieur.